



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

د. فلاح العامري*: التحديات الرئيسية التي تواجه أوبك حالياً ومستقبلاً

المقدمة

رغم أن العوامل الرئيسية التي تؤثر على تقلب أسعار النفط، تقليدياً، هي أساسيات السوق المتمثلة بشكل رئيسي في العرض والطلب إلا أن ذلك لا يجري بمعزل عن عوامل أخرى تؤثر على تقلب أسعار النفط مثل، تذبذب سعر الدولار، النمو الاقتصادي لبعض الدول المهمة أو نمو الاقتصاد العالمي، والحروب، والحظر الاقتصادي، والجغرافيا السياسية، والطقس والكوارث الطبيعية، والتطور التكنولوجي، ونمو مصادر الطاقة المتجددة، والتغييرات التشريعية وردود فعل أوبك على تقلب أسعار النفط. عندما تؤثر أساسيات أسواق النفط على أسعار النفط سلبياً، تحاول منظمة أوبك في العديد من الحالات التأثير على أسواق النفط من خلال تقليص الفجوة بين العرض والطلب من أجل موازنة الأسواق ورفع أسعار النفط، وهذا ما حصل أخيراً عندما قامت أوبك بالتدخل عام 2016 لوقف تدهور أسعار النفط التي وصلت إلى حافة الانهيار.

فلو عدنا قليلاً إلى بداية الأزمة في النصف الثاني من عام 2014 قررت أوبك عندها عدم التدخل واتبعت سياسة الانتظار والمتابعة لحين الوصول إلى حالة توازن أسواق النفط، ولكن بعد مرور عامين من انخفاض الأسعار توصلت أوبك إلى قناعة بضرورة تغيير سياستها والتدخل في موازنة أسواق النفط والسيطرة على تدهور أسعار النفط التي وصلت إلى أدنى مستواها في شباط 2016 وبحود 29 دولاراً للبرميل. وأدركت المنظمة ان عليها استخدام سياسة مختلفة عن تلك التي اعتمدها عام 2014، وقررت التدخل لغرض موازنة العرض والطلب على النفط في الأسواق العالمية من خلال التحكم في إنتاجها النفطي. لذلك، قررت مشاركة الدول غير الأعضاء في



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

منظمة أوبك وتبادل الآراء والنقاش لغرض إيجاد أرضية مشتركة لموازنة أسواق النفط العالمية على نطاق أوسع.

وقد أدت المباحثات بين دول منظمة أوبك إلى عقد مؤتمرها في شهر أيلول/سبتمبر 2016 في الجزائر لمناقشة أسواق النفط وإيجاد أفضل الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتحقيق التوازن في أسواق النفط، وتم الاتفاق من حيث المبدأ على تجميد الإنتاج أو تخفيضه وفق نسبة يتم الاتفاق عليها لاحقاً تعتمد على حجم إنتاج كل دولة من الدول الأعضاء إضافة إلى إشراك الدول خارج أوبك ضمن الاتفاق لغرض تعزيز فاعلية التنفيذ لأي اتفاق مستقبلي. وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 توصلت منظمة أوبك ومنتجو النفط المستقلين بقيادة روسيا إلى (اتفاقية إعلان التعاون (DCA) بين دول أوبك والدول المنتجة للنفط غير الأعضاء في الأوبك، والتي بموجبها تم تخفيض إنتاج تلك الدول بحوالي 1,600 م/ب/ي. وقد كان هذا الاعلان علامة فارقة في تاريخ أوبك كونه جمع 24 دولة منتجة للنفط والتعاون بينها من أجل فهم آليات أسواق النفط والعمل على سحب النفط الفائض المنتشر في مخازن منتشرة حول العالم خاصة في الدول المتقدمة التي تعتمد بشكل كبير على إنتاج الدول المشاركة في DCA التي بدأ تنفيذه في بداية عام 2017 واستمر حتى الان. وقد نجحت هذه الاتفاقية التاريخية خلال تنفيذها نجاحاً ملحوظاً من خلال مساهمتها في الموازنة بين العرض والطلب من خلال سحب مخزونات النفط. وأدى ذلك إلى موازنة أسواق النفط ورفع أسعار النفط إلى مستوى يساعد بلدان أوبك والدول غير الأعضاء في أوبك على تخفيض العجز في ميزانياتها المالية.

سوف نتطرق في السطور التالية إلى تقييم اتفاقية (DCA) والمزايا التي منحتها لمنتجي النفط حول العالم والمنتجين الذين تضرروا، بالإضافة إلى رد فعل أوبك بعد 15 شهراً من تنفيذ DCA والتحديات التي ستواجه أوبك في المستقبل، خاصة مصادر الطاقة البديلة مثل السيارات الكهربائية والطاقة الشمسية والتطورات المتعلقة بالبيئة.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

تقييم اتفاقية (DCA)

من الضروري أن نحدد الأطراف التي استفادت وتلك التي تضررت من تنفيذ اتفاقية DCA. فمن ناحية الإيرادات المتحققة لمنتجي النفط فقد استفادت جميع دول DCA، والبلدان الأخرى المنتجة للنفط، ومنتجي النفط المستقلين ودول أخرى من خلال تحقيق إيرادات أعلى بمئات المليارات من الدولارات ساهمت بتمويل الميزانيات المالية الحكومات وتقليص العجز، كما شجعت على زيادة الاستثمارات النفطية التي انخفضت نتيجة انخفاض أسعار النفط.

أما فيما يتعلق بتأثير الاتفاقية على الإنتاج فالصورة هنا تختلف حيث استنتجت الاتفاقية بعض دول أوبك مثل ليبيا ونيجيريا وإيران التي استفادت من خلال زيادة إنتاجها إضافة إلى الإيرادات التي حققتها نتيجة ارتفاع الأسعار، وهذا بالتأكيد ينطبق على منتجي الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك غير المشاركين في الاتفاقية، كالنرويج وبريطانيا إضافة إلى الولايات المتحدة. ولكن بالرغم من الخطوة الهامة التي اتخذتها دول DCA إلا أن بقية المنتجين وفي مقدمتهم منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية الذين أعادوا تنظيم أنفسهم وتمكنوا من زيادة إنتاجهم دون توقف، الأمر الذي أدى ذلك إلى زيادة حصة الولايات المتحدة الأمريكية في السوق الدولية والذي وصل إلى مستويات تاريخية تجاوزت 10.5 م / ب / ي. وكان هذا بالصد من موقف منتجي اتفاقية DCA حيث عملوا على خفض إنتاجهم خلال فترة تنفيذ الاتفاقية الأمر الذي أدى تقليص حصتهم في السوق الدولية من جهة وتخفيض حجم الاستثمارات المخصصة لزيادة الإنتاج وتطوير صناعة النفط، كالذي حصل مع العراق على سبيل المثال.

خيارات مغادرة اتفاقية DCA



أوراق في السياسة النفطية

تدور في الوقت الحالي لقاءات ومناقشات مستمرة بين دول الأوبك والدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك (OPEC) المشاركة في DCA حول كيفية التعامل مع هذا الاتفاق بعد انتهاء فترته لتجنب أي تأثير سلبي على أسواق النفط العالمية وأسعار النفط، لغرض التوصل لأفضل الخيارات المتوفرة التي من شأنها المحافظة على ما حققته الاتفاقية.

فعلى المدى القصير، الخيار الأول، ربما يكون الإعلان في اجتماع حزيران/يونيو الوزاري التالي عن DCA بنهاية عام 2018، وبهذا الصدد هناك تخوف ربما يؤثر تأثيراً سلبياً على أسواق النفط وأسعار النفط. الخيار الثاني، هو تأخير اتخاذ قرار إلغاء الاتفاقية ويتم فقط الإشارة إلى استمرار الاتفاقية في تقييم أسواق النفط خلال الفترة القادمة حتى انعقاد الاجتماع الوزاري في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، أما الخيار الثالث، فهو إبقاء الوضع على ما عليه الآن وتأجيل اتخاذ القرار في اجتماع مايو/يونيو الوزاري في عام 2019. والخيار الرابع، هو تخفيف تقليص إنتاج النفط المتفق عليه في الاتفاقية، على سبيل المثال، تخفيض الإنتاج من 1.758 م / ب / د إلى 1 م / ب / د 000،750 م / ب / د، أو تشمل تثبيت إنتاج نيجيريا وليبيا وإيران. قد يؤدي هذا الخيار إلى أكثر الجوانب إيجابية، حيث يمكن لأوبك من تجنب الآثار السلبية على أسعار النفط ولديها الوقت الكافي لرصد ودراسة الأسواق، وكذلك متابعة نمو إنتاج النفط وتأثيراته على توازن السوق، وفي حالة تبني هذا الخيار فعلى العراق أن يبذل جهوداً مكثفة لغرض تقليص كمية التخفيض المخصصة له والتي تبلغ 000،210 ب/ي، لمساندة جهود العراق في إعادة الإعمار ما بعد داعش.

بعض المبادرات المتوفرة امام أوبك

لغرض تعزيز أداء أوبك في مواجهة التحديات المستمرة والمستقبلية واستجابة للتطورات والمتغيرات التي تحصل في أسواق النفط العالمية، تحاول أوبك باستمرار تغيير استراتيجيتها بين الحين والآخر لغرض تجنب فقدانها المبادرة لإعادة التوازن للأسواق ولضمان حصة سوقية مستدامة وأسعار



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

متوازنة. وتتوفر الآن أمام أوبك فرصة لإدامة التفاوض مع الدول المنتجة خاصة تلك المشاركة في اتفاقية DCA لغرض بناء سياسة واستراتيجية طويلة الأمد لتحقيق أهداف المنظمة، وللتغلب على التحديات الحالية والمستقبلية، خاصة تلك المتمثلة في مشكلة نمو إنتاج النفط الصخري حيث أن هناك فرصة مهمة تتمثل بتطوير الاتفاقية الحالية وصياغة سياسة جديدة هدفها اتخاذ إجراءات تخفف من التأثيرات السلبية على إنتاج دول DCA وإيجاد توازن بين زيادة حصتها في السوق من جهة والحصول على مستويات أسعار مقبولة.

إن نجاح اتفاقية DCA في إعادة التوازن التدريجي لأسواق النفط خلال فترة تنفيذها كان نتيجة للدبلوماسية والمفاوضات المكثفة والإدارة الممتازة والمتابعة من قبل لجنة المراقبة الوزارية التي بذلت جهوداً متميزة الأمر الذي ساهم في تحقيق نسبة تنفيذ حوالي 100%. وقد شجع هذا على خلق أرضية متينة لظهور مبادرات مهمة. من هذه المبادرات تمديد اتفاقية DCA إلى فترة طويلة كأن تكون، مثلاً، خمس سنوات أو أكثر أو تشكيل منظمة جديدة لتحل محل أوبك تشمل في عضويتها منتجي النفط المستقلين إضافة إلى دول أوبك وأي دولة منتجة أخرى. ولإنضاج هذه الأفكار والمقترحات من الضروري جداً الشروع بإعداد الدراسات المعمقة من أجل الوصول إلى قرار سليم.

ومن الضروري التأكيد على أن أي مبادرة أو خيار يتم تبنيه مستقبلاً يجب أن يتم بعناية فائقة لتكون بمثابة أداة لتحقيق الاستقرار والشفافية في أسواق النفط العالمية، وتساهم وتؤثر على أساسيات السوق كالعرض والطلب وتلبية متطلباتها في الوقت المناسب لتجنب حصول أزمات ناجمة عن خلل مفاجئ في أساسيات السوق أو العوامل الثانوية الأخرى كالعوامل الجيو-سياسية، أو خلل في الاستثمارات النفطية - سواء كانت مبالغ ضخمة تؤدي إلى إنتاج ضخم من النفط يسبب إغراق السوق أو استثمارات قليلة تؤدي إلى عجز في الكميات المنتجة من النفط. كذلك، متابعة



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

التأثيرات الخاصة بالبيئة والتطور التكنولوجي واتخاذ الإجراءات اللازمة للتأقلم معها وتخفيف تأثيراتها.

كذلك، فإن أي منظمة بديلة عليها أن تضع من ضمن أهدافها وآليات عملها إزالة المبررات التي تجعل من الولايات المتحدة وبقية دول أوروبا أن تطلق عليها بالكارتل الاحتكاري وذلك من خلال الاستفادة من آليات عمل وأهداف المنظمات والمراكز والمعاهد المتخصصة بالطاقة. ويجب أن تطلب المنظمة من أعضائها توفير طاقة إنتاجية معقولة لدى الدول الأعضاء لكي تستخدمها كعامل استقرار وموازنة أسواق النفط في الوقت المناسب وتهيئ الآليات المطلوبة لزيادة حصتها في أسواق النفط العالمية.

وكذلك، فإن بإمكان هذه الدول أن تقوم بإنشاء لجنة دائمة للطاقة تلتقي دورياً من أجل التحاور لإنشاء سياسات واستراتيجيات طويلة الأمد للإبقاء على دور فعال مستدام للوقود الأحفوري خاصة النفط والغاز، وفي نفس الوقت تنمية دور مصادر الطاقة المتجددة وتحسين كفاءتها وتقنياتها. وعليه بإمكان هذه الدول أن تبدأ بالتحكم في التوازن بين محاولة رفع أسعار النفط لتمويل الموازنات المالية العامة وكذلك إدارة مصادرها الطبيعية من خلال التنوع الاقتصادي من جهة وتنوع مصادر الطاقة من جهة أخرى.

التحديات الرئيسية التي تواجه أوبك

على الرغم من وجود العديد من التحديات إلا أنه سوف تتم الإشارة هنا إلى أهم التحديات التي تواجه أوبك من وجهة نظرنا وهي: النفط الصخري، والمتطورات والمتغيرات البيئية، والطاقة المتجددة حيث تعتبر هذه التحديات من أكثر الأسباب التي تؤدي إلى التذبذب الحاصل في



أوراق في السياسة النفطية

أسواق النفط وتضع المنظمة امام التزامات هائلة للبحث عن أفكار جديدة تتعامل مع هذه المتغيرات والتحديات.

1. النفط الصخري الأمريكي

تعتبر ظاهرة نمو إنتاج النفط الصخري واستمرار انخفاض تكاليف إنتاجه من التحديات التي تقلق أوبك ولفترة ليس بالقصيرة، الأمر الذي يحتاج إلى جهود ضخمة ومركزة لإدارة هذا المشكلة رغم صعوبتها. فالمؤشرات تؤكد استمرار نمو إنتاج النفط الصخري ومنافساً لإنتاج النفط التقليدي الذي تنتجه دول منظمة أوبك وبالتالي يؤدي إلى تخفيض حصة المنظمة في أسواق النفط العالمية. وهذا بالتأكيد سوف يزيد الضغط على المنظمة والدول المنتجة الأخرى المتعاونة معها، في إعادة النظر بسياساتها وخاصة إعادة تقييم دورها كمنتج متمم (متأرجح) كما هو حالياً والذي يصب في صالح الدول المنتجة خارج أوبك بشكل عام ويساعد على نمو إنتاج النفط الصخري بشكل خاص. ولذلك أصبح هذا تحدياً كبيراً ليس لأوبك فقط وإنما لكل منتجي النفط في العالم.

ولا بد ان نذكر هنا أهمية نمو إنتاج النفط والغاز الصخري لمساهمتها في تحقيق حلم الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من مصادر الطاقة المنتجة فيها، إضافة إلى نمو تصدير كميات الغاز الطبيعي المسال والنفط الأمريكي الخفيف حيث بدأت تنافس بقية منتجي النفط والغاز ومؤدياً إلى نمو حصة الولايات المتحدة في الأسواق العالمية على حساب بقية الدول المنتجة، الأمر الذي ساهم فعلياً في تغيير هيكله أسواق النفط والغاز العالمية. لذلك لا بد من التأكيد أن النفط والغاز الصخري الأمريكي أصبح تحدياً وكابوساً مقلقاً لبقية منتجي النفط والغاز على مستوى العالم بشكل عام وعلى دول أوبك بشكل خاص وسيبقى لفترة ليست بالقصيرة ومن الضروري التعامل مع هذا التحدي بجدية.

2. التحدي البيئي



أوراق في السياسة النفطية

أصبح للتدابير التشريعية والتقنية البيئية دوراً هاماً ومستداماً في التأثير السلبي على الطلب والعرض على النفط. فالتغيير في الأحوال الجوية وما ينتج عنها من عواصف مدمرة في البر والبحر باستمرار وفي كثير من الأحوال يؤثر ذلك على منشآت الصناعة النفطية والإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط. من ناحية أخرى، تؤثر التدابير والتشريعات البيئية والتقنيات المبتكرة التي تقلل الانبعاثات على الطلب والإنتاج بشكل سلبي ولها تأثير مستمر ربما غير منظور على المدى القريب ولكنه له تأثير واضح على المدى البعيد. وبالرغم بروز بعض الخلافات السياسية بين الدول بشأن التشريعات مثل مواقف الدول المتناقضة من اتفاقية COP24 أو COP23 في تأخير أو تخفيف تأثير هذه التشريعات إلا أنه لا يقلل من تأثيرها على الطلب على الوقود الأحفوري واستمرارها كتحدٍ كبير على منتجي النفط وخاصة أوبك.

3. مصادر الطاقة المتجددة

تنمو مصادر الطاقة المتجددة بسرعة فائقة وبدأت تجلب انتباه المتخصصين في الطاقة بنموها السريع ودورها المتزايد في الحد من هيمنة الطاقة الأحفورية من خلال ارتفاع نسبة حصتها بين مصادر الطاقة الأخرى. ولذلك تمر أسواق الطاقة في العالم حالياً بمرحلة انتقالية لصالح مصادر الطاقة المتجددة حيث تتوفر بعض الميزات البيئية والاقتصادية التكنولوجية المبتكرة، والكفاءة، والتكلفة المنخفضة، ونمو الطلب عليها إضافة إلى كونها صديقة للبيئة. فعلى سبيل المثال، زيادة الطلب على السيارات الكهربائية سوف يساهم تدريجياً بانخفاض الطلب على النفط بالرغم من أن الطلب على المنتجات النفطية من قبل السيارات يشكل حوالي 20% من إجمالي الطلب العالمي على النفط. التحدي الآخر للوقود الأحفوري هو ظهور الطاقة الشمسية التي بدأت تتوسع بشكل كبير في الآونة الأخيرة حيث يتم توظيف المزيد من الاستثمارات في مشاريع الطاقة الشمسية إضافة إلى التقدم التكنولوجي الذي يساهم في إنتاج الطاقة الشمسية بتكلفة أقل ويجعلها أكثر ربحية. ونفس الشيء ينطبق على الطاقة التي تنتجها الرياح والطاقة النووية وربما سيقود ذلك



أوراق في السياسة النفطية

مستقبلاً إلى ظهور أنواع جديدة من الطاقات المتجددة نتيجة التطور العلمي والتكنولوجي مثل توظيف الجاذبية لأغراض إنتاج الطاقة الكهربائية، ويمكن أن تعتبر في حالة نجاحها تطوراً صناعياً جديداً يمثل تحدياً كبيراً لمنتجي الوقود الاحفوري.

لذلك فإن التطور السريع والمذهل لمختلف أنواع الطاقة المتجددة ومن لاعبين ليس بالضرورة من شركات النفط العالمية التقليدية، حيث يتوقع أن تكون شركات النفط العالمية المتضرر الأكبر من التحول الحاصل من الطاقة الاحفورية إلى الطاقة المتجددة في حالة عدم قيامهم بتنوع مصادر الطاقة التي ينتجونها لكي لا يكونوا خارج اللعبة وتخفض قيمة أصولهم ومنشآتهم النفطية في المستقبل وبذلك ستخسر مئات المليارات من الدولارات التي ستستثمرها خلال الفترة القادمة. ويبالغ بعض الخبراء حينما يقولون إنه ربما يأتي اليوم الذي تعتبر هذه الأصول أصولاً ميتة. لذلك بدأت شركات النفط العالمية وبعض شركات التابعة للدول المنتجة في أوبك، ومنذ فترة، البدء بالتنوع في إنتاج مصادر الطاقة وإضافة إنتاج الطاقة المتجددة إلى أنشطتها الواعدة في المستقبل واستجابة للتطور التكنولوجي ومتطلبات البيئة. ففي السنوات العشر الأخيرة أخذ كبار اللاعبين في صناعة الطاقة يقومون بزيادة الاستثمارات في إنتاج السيارات الكهربائية والبنى التحتية المطلوبة والعمل على وضع الخطط لزيادة إنتاج هذا النوع من السيارات لتقليل الاعتماد على المنتجات النفطية. وينطبق هذا أيضاً على نمو الاستثمارات الهائلة في مشاريع عملاقة لإنتاج الطاقة الشمسية، ومثال ذلك مشروع الطاقة الشمسية في صحراء المغرب، وكذلك المشروع المشترك بين المملكة العربية السعودية وشركة الاتصالات اليابانية العملاقة سوفت بانك، لإنشاء أكبر مشروع متكامل لتوليد الطاقة الشمسية في العالم والذي من المتوقع أن يتم استثمار حوالي 200 مليار دولار لإنتاج حوالي 200 Gigawatt بحلول 2030.

وأخيراً، لقد نجح داعمو مشاريع مصادر الطاقة المتجددة في إقناع المجتمع الدولي وسوق الطاقة بالانتقال من الطاقة الاحفورية إلى عصر الطاقة المتجددة. وعلى الرغم من ذلك فإن مصادر



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

الطاقة المتجددة لا تزال تمثل أقل من 10٪ من إجمالي إنتاج الطاقة العالمي، إلا أن هناك توقعات بأن المنافسة قد تصبح شديدة بين مصادر الطاقة، والنتيجة قد تكون على حساب مستقبل النفط في العقدين القادمين. ولذلك أصبحت مصادر الطاقة المتجددة إحدى التحديات المهمة لمنظمة أوبك وشركائها الجدد في المدى البعيد. ولذلك نتوقع أن المشاركين في اتفاقية DCA سيبدلون جهوداً استثنائية لمواجهة هذا التحدي وأخذهم على محمل الجد وتوسيع فهمهم لما يحصل في مرحلة الانتقال من الطاقة الأحفورية إلى الطاقة المتجددة من خلال إعداد سياسات واستراتيجيات طاقة واقعية ومتوازنة لكل أنواع الطاقة للتخفيف من الآثار السلبية لنمو الطاقة المتجددة على الطاقة الأحفورية لغرض الاستمرار باستخدام الأخيرة لفترات طويلة لمصلحة الأجيال القادمة.

consultant for marketing and strategies at the oil ministry

(*) المدير العام السابق لشركة سومو، مستشار التسويق والاستراتيجيات في وزارة النفط.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى

المصدر. 21 نيسان 2018

<http://iraqieconomists.net/ar/>